

أثر تطبيق الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد داخل المنظومة الضريبية: دراسة ميدانية بمركز  
الضرائب البلدية

**The impact of implementing tax governance in reducing corruption within  
the tax system: A Field Study at the Blida Tax Center**

جمال الدين سيليني<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جامعة البلدية 02 ، (الجزائر)، d.silini@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/ 28 تاريخ القبول: 2024/05/ 18 تاريخ النشر: 2024/06/ 01

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة الى بيان أثر تفعيل الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد داخل المنظومة

الضريبية، وهذا كحل الزامي لتكريس مبادئ الضريبة التي من بينها العدالة الضريبية والتي تقوم على الشفافية والنزاهة والمساواة بين المكلفين وكذا العاملين بها.

ولقد بينت الدراسة أن الاعتماد على الحوكمة الضريبية جاء بنتائج جيدة مادية ومعنوية من خلال تعزيز العلاقة بين الإدارة والمكلفين، وتقليل المنازعات الضريبية وأضفى نوعا من الوعي الضريبي لدى موظفي الإدارة والمكلفين بدفع الضرائب.

**الكلمات المفتاحية:** حوكمة ضريبية، فساد، منازعات ضريبية، وعي ضريبي.

تصنيف JEL : E62;D73;G03

**Abstract:**

This study aims to demonstrate the impact of the operationalization of tax governance on the reduction of corruption within the tax system. This is a mandatory solution to enshrine the principles of tax justice, including tax justice, which is based on transparency, integrity and equality among the mandate holders as well as their employees. The study showed that reliance on tax governance had yielded good material and moral results by strengthening the relationship between administration and taxpayers, reducing tax disputes and creating some tax awareness among the administration's staff and taxpayers.

**Keywords:** Tax governance, corruption, tax disputes, tax awareness.

**JEL classification codes :** G03; D73; E62.

يعد النمو الاقتصادي السريع والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي وكثرة المعاملات والتبادلات المالية والتجارية، من بين أهم الأسباب التي أدت الى نمو وتزايد ظاهرة الفساد بشتى أنواعها، وبالتالي أصبحت القوانين والنصوص التشريعية التقليدية عاجزة كل العجز لمواجهة أخطار هذه الظاهرة، بحيث يعتبر الفساد بكل أشكاله من أهم وأفقم المشاكل التي تعيق عجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للدول.

فأخطار الفساد تجعل منه تحديا مهما وكبيرا لكل الحكومات والمجتمعات مع ضرورة إيجاد الحلول والميكانيزمات اللازمة بهدف القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة نهائيا، ولكن هذا لن يتحقق الا بتضافر الجهود وفي شتى المجالات وبين مختلف الهيئات المحلية والدولية، لأن الفساد هو ثمرة طبيعية وسلبية في ظل غياب المساءلة القانونية وفي ظل كثرة الثغرات في التشريعات الضريبية والحكومية، وهذا ما يستغله الفاسدون لتنفيذ مخططاتهم وأهدافهم بحجة تدهور المستوى المعيشي وفي ظل غياب الوازع الديني والأخلاقي، كل هذه الأسباب تزيد من حدة الفساد وانتشاره، ومنه فان طريق مواجهة الفساد تبدأ من خلال غرس الوعي وقطع الطريق أمام المفسدين من خلال مواجهة كافة مظاهره وأشكاله، ومن خلال ما سبق تبرز لنا الإشكالية التالية:

### كيف لتفعيل الحوكمة الضريبية أن يحد من ظاهرة الفساد داخل كيان المنظومة الضريبية؟

**فرضيات الدراسة:** للإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

- الحوكمة الضريبية كافية لضمان القضاء على الفساد بأشكاله داخل مؤسساتها؛
- العمل بالحوكمة في المجال الضريبي يساهم من رفع مستوى الوعي الضريبي لدى المكلفين والإدارة وبالتالي تفادي الممارسات السلبية؛

**منهجية الدراسة:** ضمن إطار تحليل ومعالجة إشكالية الدراسة وبهدف إختبار صحة الفرضيات إعتدنا في بحثنا على المنهج التحليلي الوصفي في وصف وتحليل المعلومات والبيانات وإستنباط المفاهيم الخاصة بالدراسة، ومن أجل الدراسة التطبيقية إعتدنا على المنهج الإستقرائي من خلال إستعمال إستبيان وهذا لجمع المعلومات اللازمة ومن ثما تحليل النتائج المتحصل عليها بإستخدام برنامج SPSS.

**أهداف الدراسة:** إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحديد أهمية تبني الحوكمة الضريبية في الحد من ظاهرة الفساد بالجزائر وكذا الوصول الى الأهداف التالية:

- التعرف على واقع الفساد وأشكاله في المنظومة الضريبية الجزائرية؛

- ابراز طرق تبنى الحوكمة الضريبية في البيئة الضريبية الجزائرية؛

- تبيان ضرورة تطبيق الحوكمة الضريبية وأهميتها البالغة داخل المنظومة الضريبية الجزائرية؛

## 2. الإطار النظري للفساد داخل المنظومة الضريبية:

نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها موضوع الفساد على كافة الأصعدة والمستويات، فكانت دافعا قويا للأكاديميين أو المهنيين لدراساتها ومحاولة تعريفها ومعرفة أبرز الأسباب التي أدت الى تفشيها بصورة كبيرة وبكل دول العالم وبالجزائر خاصة، ولمعرفة أهم أشكال وأنواع الفساد حتى يتسنى لكل الهيئات والحكومات محاربة هذه الظاهرة، التي تؤدي بعدد الآثار السلبية والخطيرة على الاقتصاد والمجتمع.

### 1.2 ماهية الفساد: عرف الفساد لغة واصطلاحا كالتالي:

**1.1.2 الفساد لغة:** يشتق لفظ الفساد Corruption مع الفعل اللاتيني "Rumpere" بمعنى الكسر أي أن شيئا ما تم كسره، هذا الشيء قد يكون سلوكا أخلاقيا أو اجتماعيا أو إداريا. (بوزار، 2015، صفحة 210)

**2.1.2 الفساد اصطلاحا:** لقد تباين الباحثون والمنظمات في تحديد مفهوم للفساد اصطلاحا، ويظهر ذلك جليا من خلال عديد التعاريف الواردة للفساد ونبرز منها:

**تعريف (01):** تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"، كما عرف بأنه سوء استخدام السلطة من أجل تحقيق مكسب خاص، وأنه السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية، وبدون وجه حق (سايح، 2012، صفحة 50)

**تعريف (02):** ترى الاتفاقية الدولية لهيئة الأمم المتحدة أن الفساد" هو ضرب للمؤسسات والقيم الديمقراطية والأخلاقية والعدالة وهو معوق لتحسيد التنمية المستدامة وبناء دولة القانون". (سقني و هيشور، 2018، صفحة 11)

**تعريف (03):** تعريف فيتو تانزي: عرفه على أنه" تعمد مخالفة مبدأ التحفظ بمعنى مخالفة الحرص على تطبيق قواعد العمل في التعامل مع كافة الأطراف بهدف الحصول على المزايا الشخصية أو مزايا لذوي الصلة" (بن لحسن، 2012، صفحة 04)

### 2.2 أنواع الفساد وصوره:

للفساد أنواع عديدة ومتعددة وفي شتى المجالات اليومية وبشتى الأشكال والصور الممكنة.

**1.2.2 أنواع الفساد:** يمكن تصنيف الفساد الى عدة أنواع موضحة كمايلي:

- ❖ **الفساد السياسي:** يعتبر المجال السياسي من أوسع الميادين التي يتشظى الفساد ويستشري فيها، وهو الأساس والنواة لباقي أنواع الفساد، ويرجع ذلك الى كون الذي بيده صنع القرار هو الذي يتحكم في مصائر الناس ماليا وثقافيا وتربويا، الخ، والمناهج، القوانين، الاقتصاد والإدارة التي تحكم وتسير المجتمع كليا تحت سيطرته. (سقني وهيشور، 2018، صفحة 12)
- ❖ **الفساد الإداري:** هو اتباع سلوك مخالف للقانون، من خلال استغلال الموظف العام لموقعه وصلحياته عن طريق قيامه بالأفعال البيروقراطية المنحرفة، وهو الفساد الذي ينشأ بسبب سوء التخطيط، وتغليب المصالح الفردية على حساب المصالح العامة. (البشرى، 2007، صفحة 47)
- ❖ **الفساد المالي:** يتمثل في مجمل الانحرافات المالية، ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها، ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، بالتالي يمكن تعريفه على أنه " جريمة أخلاقية وقانونية واقتصادية تنشأ ضمن بيئة تتصف بالضعف القانوني والردع الميداني، قد يكون الدافع اليها سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا في غياب الضمير المهني، والنزاهة الوظيفية، فتؤدي آثاره الى تدمير الطاقات الوطنية وهدر الثروات المحلية وتعطيل برامج التنمية، ومنه ترسيخ التخلف في جميع المجالات الاقتصادية. (بوقصة، 2018، صفحة 354)
- ❖ **الفساد الضريبي:** إن الفساد الضريبي هو أحد أشكال الفساد المالي الذي يهدف الى تحقيق مكاسب شخصية على المكلفين بدفع الضرائب من جهة، وعلى حساب الإيرادات الضريبية المستقطعة الموجهة لرفد الخزينة العامة للدولة، لذلك يعتبر من أهم مظاهر الفساد في النظام الضريبي الذي يربط بين طرفي العلاقة الضريبية الإدارة الضريبية والمكلف، أي ما يحدث من تقديرات للإقرارات الضريبية من جانب موظفي الإدارة الضريبية بشكل مخفض لقيمة الإقرار، نتيجة تلقيه رشوة من المكلف بالضريبة أو صاحب المؤسسة حتى تقدر الأرباح والمبيعات بأقل من قيمتها. (ولهي، 2013، صفحة 09)
- 2.2.2 مظاهر وأشكال الفساد:** يظهر الفساد في صور وأشكال عديدة نذكر منها: (بوسعيد وعقون، 2018، الصفحات 307-308)
- ❖ **الرشوة:** تعني قبول الموظف مبلغا من المال أو الهدايا أو أي منفعة ذاتية أخرى مقابل تقديمه تسهيلات أو خدمات لها علاقة مباشرة بوظيفته.

- ❖ **السرققة:** هي أخذ مال الغير خفية دون علم صاحبه، وهي الممارسات المحرمة والمدانة شرعا وقانونا، وغالبا ما يكون موظفو الحسابات والموازنات وأمناء الخزائن والمدققون ورجال الجباية وتحصيل الرسوم والضرائب طرف فيها.
- ❖ **المحسوبية:** يقصد بها تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة... الخ، باستعمال النفوذ دون أن يكونوا مستحقين له.
- ❖ **الاختلاس:** هو استيلاء الموظف بدون وجه حق على أموال عامة أو خاصة وجدت في عهده بسبب أو بحكم وظيفته.
- ❖ **نهب المال العام:** أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة.
- ❖ **استغلال النفوذ:** يعني الحصول على منفعة بالتأثير في الموظفين الرسميين، بالوظيفة أو المال أو الجاه أو القرابة أو أي وسيلة أخرى لا يقرها القانون.
- ❖ **غسيل الأموال:** يقصد بها تلك العملية التي يتم بمقتضاها إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الاجرامي والأنشطة غير المشروعة مثل تجارة المخدرات والأعضاء البشرية، الاختلاس، تجارة الأسلحة المحظورة، تقاضي الرشاوي، التهريب، والعمل على إدخالها مرة أخرى داخل الاقتصاد المشروع، من خلال سلسلة من التحويلات المالية والنقدية، بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال، ومن ثم انفاقها واستثمارها في أغراض مشروعة.
- ❖ **تقاضي العمولات:** العمولة هي مقدار من المال يتحصل عليه الموظف المسؤول نظير خدماته للأخرين وعادة ما تمثل العمولة مبلغا مقطوعا متفق عليه مسبقا أو نسبة مئوية من قيمة عقد أو صفقة تجارية، ويتم دفع هذا المبلغ للفوز بعقد أو صفقة أو لأجل تفضيل صاحبها على المنافسين، وفلسفة العمولة أصبحت مشروعة في بعض الدول وكأنها مقابل لأتعاب ذلك الموظف أو مكافئته تصرف له نظير قيامه بتلك الخدمة.
- ❖ **التهرب الضريبي:** التهرب الضريبي هو محاولة المكلف التخلص من دفع الضريبة المستحقة عليه بموجب القانون الضريبي بشكل كلي أو جزئي وذلك باستخدام الطرق المشروعة والتي لا يعاقب عليها القانون، وغير المشروعة مثل الامتناع عن تقديم كشف التقدير الذاتي، أو تقديمه بصورة لا تفصح عن واقع دخله الحقيقي، أو إخفاء الأموال.

**3.2 أثار الفساد على المستوى الكلي والضريبي وواقعه:** إن الفساد الضريبي له ميكانيزماته التي تؤثر في فئات المجتمع وبمختلف مجالاته، مما يشكل آثار اقتصادية معاكسة واضحة وتؤثر مباشرة على التنمية الاقتصادية، مما يقلص من حصيلة وحجم الإيرادات الضريبية، وبالتالي يترتب على الفساد في المجال الضريبي آثار وخيمة نعدد منها:

### 1.3.2 أثار الفساد:

يمكن طرح أهم الآثار في شكل نقاط على النحو التالي: (جريو و بوفليخ، 2018، صفحة 123)

- الفساد يضعف النمو الاقتصادي للبلاد ويخفض مستويات الاستثمار، فتهرب العملة يقلل من ثقة المستثمرين الأجانب وحتى الوطنيين في الاستثمار.
  - تشويه عناصر النفقات الحكومية وزيادة التكاليف الإدارية بسبب الخسارة والنقص في العوائد.
  - يقلل من المنافسة والكفاءة ويخفض الإنتاجية ويحبط الابتكار.
  - ينشر البيروقراطية ويعيق الديمقراطية والإصلاحات الموجهة في كل القطاعات.
- ونجد أيضا من الآثار التي يمكن أن يحدثها الفساد بشكل خاص في القطاع الضريبي ما يلي:  
(دوة، 2016-2017، صفحة 26)

❖ عندما يكون هناك فساد في القطاع الجبائي فان هذا يدفع البعض الى تقديم اقرارات ضريبية تظهر وعاء ضريبيا غير حقيقي لهؤلاء الأفراد وبهذه الطريقة يتمكون وبطريقة زائفة من اظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية، في حين لا يستطيع الممولين الأمناء من تخفيض هذه المقدرة بنفس الطريقة، فاذا تمت معاملة الاثنان معاملة الاثنان معاملة ضريبية واحدة فان هذا يعني اخلال الفساد بمبدأ العدالة، والتي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد، مما يترتب عليه في النهاية اخلال الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة، يترتب على ممارسات الفساد في القطاع الضريبي مقدرة زائفة على الدفع للأفراد المنهمكين في ممارسات الفساد، مما ينجم عن هذه الممارسات وانتشارها على نطاق واسع انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع.

❖ وتبرز للفساد آثار أخرى من الجانب الجبائي منها:

يعد الفساد الضريبي عقبة أمام إدارة جبائية فعالة وعادلة، وحاجز يحول بناء مزيد من الثقة بينها وبين المكلفين بالضريبة، والتي تعتبر أساس الالتزام الطوعي للمكلفين بالضريبة، كما أن انتشاره يعوق قدرتها

على التطبيق الصحيح للتشريع الضريبي، وتنفيذه بالنزاهة والكفاءة اللازمة، وفي ظل ذلك يصبح التشريع الضريبي حبرا على ورق. (فرج، 2019، صفحة 86)

### 2.3.2 واقع الفساد في الجزائر وجهودها في مكافحته:

لقد أولت الجزائر الأولوية القصوى من أجل مكافحة الفساد، وذلك من خلال مصادقتها على الاتفاقيات الدولية للأمم المتحدة سنة 2003، والمتعلقة بمكافحة الفساد، حيث صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية في 19 أبريل 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128، حيث تم من خلالها اصدار حزمة من القوانين والإصلاحات للحد من هذه الظاهرة، تمثلت في قانون 06/01 الصادر في 2006، والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر، والمرسوم رقم 414/06 المحدد لنموذج التصريح بالامتلاك الخاصة بالأعوان العموميين، بالإضافة الى قانون 01/05، المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال والإرهاب، المعدل والمتمم بالأمر 12-02 الصادر سنة 2012، ومراجعة قانون الصفقات العمومية، وتعديل القانون 30/11، وتعديل الأمر 69/22، المتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج. (بن عزوز، 2016، الصفحات 210-211)

كما تجلت الآليات بمكافحة الفساد في انشاء عديد المؤسسات المخولة بمكافحة الفساد في الجزائر واعطائها كافة الصلاحيات لممارسة نشاطها بجرية مطلقة، فقد حاولت الجزائر انشاء وتفعيل الدور المؤسساتي القانوني والمدني من أجل التصدي لهذه الظاهرة بشتى أنواعها، وذلك من خلال: (سقي وهيشور، 2018، الصفحات 29-31)

- إعطاء استقلالية للأجهزة الرقابية وانشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.
- إعطاء الاستقلالية التامة للجهاز القضائي، والهيئات الرقابية البرلمانية.
- بث روح الانتماء والولاء من خلال زيادة الأجور وتحفيز الموظفين العموميين.
- تكوين مجلس المحاسبة ويعتبر أول جهاز مستقل رقابي فعلي على الأموال العمومية في الجزائر.
- الانضمام للآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء من المساهمة بفعالية في العمل الإفريقي من قبل النظراء (APRM) وهذا في إطار الشراكة بما يسمى حوكمة النيباد سنة 2002.
- وسائل القضاء على الفساد الضريبي ومكافحته داخل المنظومة الضريبية. (دوة، 2016-2017، الصفحات 154-168)
- تطبيق عقوبات صارمة على الموظفين والمكلفين الذين يرتكبون مخالفات مهما كان نوعها.

- تنمية الوعي الضريبي وخلق روح المواطنة لدى المكلفين وتلطيف العلاقة بين الإدارة والمكلفين.
- استعمال النشرات الإعلامية والمواقع الالكترونية.
- اتاحة كافة الوثائق والقوانين والدلائل الجبائية الكترونيا وبعده لغات.
- تنشيط اللقاءات والملتقيات مع الجمعيات المهنية والاتحادات والجامعات.
- تفعيل نظام المعلومات الجبائي لجمع المعلومات وربطها ومن خلال تقريب الإدارة من المواطن من خلال التصريح الالكتروني والدفع بالتحويل الفوري للأموال عن بعد لزيادة التحصيل الضريبي.
- وفي ظل استحداث وتبني الحوكمة الضريبية كألية لمحاربة الفساد الضريبي أيضا فلا بد من تفعيل: (فرج، 2019، الصفحات 93-96)

- الالتزام بالمساءلة للتصدي للفساد في الإدارة الضريبية.
- تفعيل دور المفتشية العامة للضرائب واستحداث وانشاء وحدة النزاهة.
- اجراء مراجعة دورية للتشريع الضريبي.
- الاعتماد على أسس موضوعية في اختيار موظفي الإدارة الضريبية.
- الرقابة الجبائية على أساس المساءلة وزيادة الحصيلة الضريبية.
- الرفع من مستوى الدعم المادي والمعنوي للموظفين.
- أهمية اشراك المجتمع الضريبي وإرساء معايير الحكم الراشد.
- الاهتمام بالمكلف بالضريبة كونه الحلقة الرئيسية في العملية الجبائية.
- التطبيق الحقيقي لقوانين مكافحة الفساد وتفعيل مؤسسات مكافحة الفساد.
- التوعية بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة للفساد الضريبي.
- تكريس حماية قانونية للمبلغين عن الفساد الضريبي.

### 3. الحوكمة والاعلام كألية للحد من الفساد في الإدارة الضريبية.

تعد الحوكمة الجبائية من أهم القيم الفاعلة والتي تهدف لإصلاح المنظومة الضريبية بشكل شامل، وهذا بالاعتماد على القوانين السليمة والمناهج الصحيحة والشفافة، وفق مقومات النزاهة في العمل وتكرسا لمبدأ العدالة الجبائية وتحت وصاية السلطات الجبائية العليا.

### 1.3 تعريف الحوكمة الضريبية:

هي مجموعة القواعد والإجراءات التي تمارسها الإدارة الجبائية، لضمان السير الحسن لعملها والارتقاء بها، وزيادة الثقة بينها وبين المتعاملين معها عن طريق توفير الشفافية وتفعيل الرقابة وتقرير المساءلة لجميع العاملين، وذلك من أجل تحقيق هدف فعالية النظام الضريبي. (فرج، 2019، صفحة 81)

### 2.3 أطراف الحوكمة الضريبية:

تحتاج الحوكمة الضريبية تضافر جهود وتعاون بين كل من: الإدارة الجبائية والمجتمع الجبائي، والمنظومات المالية الداعمة.

### 1.2.3 الإدارة الجبائية:

قد مستها عديد الإصلاحات لتحقيق هذه الحوكمة من تغييرات على هيكلها الإداري وكيفية التسيير، وهذا بأسلوب جديد يعتمد بالدرجة الأولى على جمع كل الوظائف الجبائية في مصلحة واحدة، ومن خلال استخدام الوسائل الحديثة الخاصة بالإجراءات الجبائية للمكلفين بهدف تحريك مستوى الوعي الضريبي، والزيادة في الإيرادات العامة وتمثل هذه الهياكل في:

- ❖ مديرية كبريات المؤسسات (DGE): تتكفل هذه المديرية المركزية المتواجدة بالجزائر العاصمة ولقد افتتحت سنة 2006 بالملفات الجبائية الكبرى، التي يفوق رقم أعمالها 500 مليون دج، حيث أن هذه الشركات تحقق رقم أعمال مرتفع وتقوم بأعمال هامة في الخارج وتستعمل أدوات تمويل معقدة، ويمكن تلخيص أهدافها في تبسيط الإجراءات الإدارية وتسييرها، مما يحسن العلاقة بين الإدارة الجبائية والمؤسسات الكبرى. (طلحة ورحماني، 2019، صفحة 137)
- ❖ مراكز الضرائب (CDI): لقد تقرر استحداث مراكز الضرائب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-327، المؤرخ في 24 سبتمبر 2006، عددها 65 مركزا تقع تحت سلطة المديرية الولائية أي بمعدل مركز واحد على الأقل في كل ولاية ماعدا الولايات ذات الكثافة الجبائية المرتفعة فهي تضم أكثر من مركز واحد، وذلك من أجل توحيد المهام الجبائية وجمعها في مصلحة واحدة تتكفل بعمليات الاستقبال والاعلام، التسيير، التحصيل، المراقبة، المنازعات، للمكلفين بالضريبة من أصحاب المهن الحرة والمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي، وغير الخاضعين لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات. (كيموش وسايل، 2019، صفحة 11)
- ❖ المراكز الجهوية للضرائب (CPI): تمثل عملية استحداث المراكز الجوارية للضرائب المرحلة الختامية لعملية إعادة تنظيم مصالح الإدارة الجبائية على المستوى الخارجي وكانت بداية الانطلاق في

انشائها سنة 2006، ولقد تقرر انشاء حوالي 250 مركزا جواليا للضرائب على المستوى الوطني (انشاء مركز جواري أو أكثر على مستوى كل ولاية)، تتكفل بتسيير حوالي 70% من ملفات المجتمع الضريبي والمتمثلة في:

- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزائي نظام الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)  
- المستثمرات الفلاحية.

- الأشخاص الطبيعيون برسم الضريبة المفروضة على ممتلكاتهم العقارية المبنية وغير المبنية.  
- المؤسسات العمومية الإدارية والجمعيات أو أي تنظيم آخر برسم الضرائب المفروضة على الأجور والرواتب المدفوعة، أو أي جزء آخر من نشاطهم الخاضع للضريبة.  
- كما تجدر الإشارة الى أنه يبقى العمل بالمصالح الموجودة حاليا (المفتشيات والقباضات) كملاحق للمراكز الجوارية، في المناطق النائية المعزولة (كيموش و سايل، 2019، الصفحات 11-12)

### 2.2.3 المجتمع الجبائي:

يتكون من مجموعة من الأشخاص سواء كانوا طبيعيين (أفراد)، أو معنويين (شركات أو مؤسسات مختلفة)، ويفرض عليهم دفع الضريبة الى الإدارة الجبائية.

### 3.2.3 المنظمات المالية الداعمة:

وينحصر دورها في تقديم المشورة والدعم الفنيين من أجل ضبط العلاقات المالية وتنظيمها بالشكل الذي يسمح بتناهي انعكاس الإصلاح الضريبي سلبا على نظام التحصيل في دولة معينة.

### 4. اصلاحات المديرية العامة للضرائب في سبيل تعزيز الحوكمة الضريبية وتوطيد العلاقة بين

### المكلف والإدارة الضريبية :

هي علاقة مؤسسة على الثقة والفعالية من خلال:

### 1.4 تعزيز اللقاءات بالجمعيات والاتحادات المهنية:

تسعى المديرية العامة للضرائب من خلال تعزيز مثل هذه اللقاءات، الى تحسين مستوى الاعلام الجبائي لدى الجمعيات والاتحادات المهنية التي تمثل أكبر فئة من الخاضعين للضريبة، خاصة عندما يتعلق الأمر بإعداد نصوص تشريعية تخصهم أو طرح سياسة جبائية جديدة في إطار عصرنة الإدارة الجبائية.

#### 2.4 تطوير العلاقات مع وسائل الاعلام التي تعتبر وسيطا أساسيا بين الإدارة وجمهور المكلفين:

تعتبر وسائل الاعلام بمختلف أنواعها، أداة أساسية لنشر المعلومة الجبائية خاصة قوانين المالية أو أي تعديلات تشريعية، ضمن نشاط اتصالها بوسائل الاعلام حيث أجرت مديرية العلاقات العمومية والاتصال عدة حوارات.

#### 3.4 ترقية وسائل الاتصال الحديثة كموقع واب الخاص بالمديرية العامة للضرائب :

أضحى الاعلام عن طريق الانترنت شائع الاستعمال، أولت المديرية العامة للضرائب موقعها الالكتروني اهتماما كبيرا، وهذا من خلال اثراته بمعلومات جبائية وتعيينه بعد كل تعديل بمس التشريع الجبائي.

#### 4.4 سياسة إعلامية وتحسيسية للمادة الجبائية: ويتم ذلك من خلال:

❖ نشر البلاغات الصحفية: تلجأ المديرية العامة للضرائب في أغلب الأحيان الى البلاغات الصحفية باعتبارها وسيلة اتصال مع جمهور المكلفين.

❖ إتاحة تحميل كافة الوثائق الجبائية: يتعلق الأمر بكل منشورات المديرية العامة للضرائب من (قوانين، أدلة، مطويات،...).

#### 5. الدراسة الميدانية :

وصف مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بمركز الضرائب لولاية البلدة.

أما عينة الدراسة فتم اختيارها بطريقة عشوائية من مفتش رئيسي، مفتش مركزي للضرائب، مفتش رئيسي للضرائب من العاملين بمركز الضرائب لولاية البلدة.

أداة الدراسة: تم اعتماد الاستبيان كأداة للدراسة، حيث تم تقسيمه وفق الشكل التالي:

الجزء الأول: المعلومات الشخصية وتمثل في: المؤهل، الرتبة الوظيفية، الخبرة المهنية.

الجزء الثاني: يتعلق هذا الجزء ببيانات الدراسة:

❖ المحور الأول: واقع ومتطلبات تطبيق الحوكمة الضريبية في الإدارة الضريبية، ويحتوي هذا المحور على

11 عبارة؛

❖ المحور الثاني: الحد من الفساد داخل كيان المنظومة الضريبية، ويحتوي هذا المحور على 10 عبارات.

وبغرض تسيير معالجة الاستبيان تم تحديد مقياس الإجابات بإستخدام مقياس ليكارت الخماسي بغرض معرفة الإتجاه العام لأراء أفراد عينة الدراسة في الأسئلة التي تضمنتها محاور الإستبيان كما هو موضح في

الجدول التالي:

جدول رقم (01): مقياس ليكارت الخماسي.

الدرجة:	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
المستوى	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5

المصدر: عز حسين عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي ولاستدلالي، خوارزمية العلمية للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2007، ص 237.

ثبات أداة الدراسة: للتأكد من ثبات الاستبيان تم استعمال معامل ألف كرومباخ وكانت النتائج على النحو التالي:

جدول (02): قياس ثبات أداة الدراسة:

محاور الاستمارة	عدد العبارات	معامل ألفا كرومباخ
المحور الأول	11	0.835
المحور الثاني	10	0.836
الثبات الكلي	21	0.886

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة ألفا كرومباخ للمحور الأول والمحور الثاني بلغت 0.835 و 0.836 على التوالي، وهي قيمة مرتفعة، كما أن القيمة الكلية للثبات قدرت بـ 0.886، ما يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات، ما يجعل نتائجه ذات مصداقية عالية. أساليب التحليل الإحصائي: من أجل تحليل البيانات التي جمعها من خلال أداة الدراسة، تم استعمال الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية؛
- ألفا كرومباخ لقياس ثبات الاستبيان؛
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية؛
- معامل الانحدار الخطي البسيط.

عرض نتائج الدراسة واختبار الفروض:

وصف خصائص عينة الدراسة:

جدول (03): خصائص عينة الدراسة

النسبة المئوية	العدد	المتغير	
%08.30	02	شهادة مهنية	المؤهل العلمي
%41.70	10	ليسانس	
%50.00	12	ماستر	
%00.00	00	دراسات عليا	
%08.30	02	مفتش الضرائب	الرتبة الوظيفية
%58.3	14	مفتش رئيسي للضرائب	
%33.3	08	مفتش مركزي للضرائب	
%00.00	00	مفتش رئيس	
%00.00	00	أقل من 5 سنوات	الخبرة المهنية
%20.80	05	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	
%41.70	10	من 10 إلى 15 سنة	
%37.50	09	أكثر من 15 سنة	
<b>%100</b>	<b>24</b>		<b>المجموع الكلي</b>

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من خريجي الجامعات، حيث %50 منهم يحملون شهادة الماستر، و%41.70 يحملون شهادة الليسانس، أما النسبة المتبقية والمقدرة ب%8.30 فهي لحملة الشهادات المهنية.

أما فيما يخص الرتبة الوظيفية فنلاحظ من خلال الجدول أن %58.30 هم من مفتشي الضرائب الرئيسيين، تليها نسبة %33.30 لمفتشي الضرائب المركزيين، ثم في الأخير %8.30 لمفتشي الضرائب.

من خلال الجدول أيضا نلاحظ أن الخبرة المهنية التي لها غالبية في عينة الدراسة هي التي تتراوح بين 10 و15 سنة، حيث تقدر نسبتهم ب%41.70، تليها فئة الذين تفوق خبرتهم 15 سنة بنسبة %37.50، وأخيرا الذين تتراوح خبرتهم بين 5 و10 سنوات بنسبة %20.80، أما الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات فلا يتواجدون في عينة الدراسة.

6. تحليل نتائج الدراسة: من خلال الجداول الموالية تم استخدام مقاييس الإحصاء الوصفي، وذلك اعتمادا على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات أفراد عينة الدراسة من عبارات الاستبيان، والنتائج موضحة فيما يلي:

**الجدول (04): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الاستبيان**

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
<b>المحور الأول: واقع ومتطلبات تطبيق الحوكمة الضريبية في الإدارة الضريبية</b>				
01	وجود قوانين منظمة للعمل داخل المنظومة الضريبية وفق السياسات العليا يتبعها العاملين والأطراف المتعاملة معهم	4.46	0.721	موافق بشدة
02	تطبيق المساءلة وإجراءات ردية صارمة للعمال في حال ثبوت الأخطاء	3.92	0.654	موافق
03	وجود معايير خاصة لحسن انتقاء العمال داخل المنظومة الضريبية ووضعهم في مناصب وفق إمكانياتهم	3.13	0.850	محايد
04	وجود ميثاق خاص بالمراقبين والعمال يقلل السلوكيات الخاطئة والفساد داخل المنظومة الضريبية	4.04	0.464	موافق
05	توفير المعلومات والبيانات الكافية حول مردودية وأخطاء كل فرد من أفراد المنظومة الضريبية	2.96	0.550	محايد
06	القيام بدورات تدريبية توعوية للعاملين داخل المنظومة الضريبية لتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم	4.08	0.974	موافق
07	القيام باجتماعات دورية بين الإدارة العليا والعاملين لتقييم العمل ومعالجة المشاكل داخل الإدارة	4.17	1.090	موافق
08	نشر الوعي لدى العاملين من خلال الرسائل الإلكترونية التحفيزية والتوعوية	3.92	0.830	موافق
09	توفير الإمكانيات اللازمة داخل المنظومة الضريبية لتسهيل نشاط العاملين ولحماية الممتلكات والعمال	3.83	0.917	موافق
10	تطوير العلاقات مع وسائل الاعلام التي تعتبر وسيطا أساسيا بين الإدارة وجمهور المكلفين	3.92	0.830	موافق
11	تعزيز اللقاءات بالجمعيات والاتحادات المهنية التي تعتبر أكثر ففة من المكلفين	3.88	0.741	موافق

أثر تطبيق الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد داخل المنظومة الضريبية

موافق	0.493	3.84	المجموع العام للمحور الأول	
<b>المحور الثاني: أثر مساهمة الحوكمة الضريبية في الحد من الفساد داخل كيان المنظومة الضريبية</b>				
01	موافق بشدة	0.737	4.25	تعتبر الحوكمة الضريبية أداة فعالة في الحد من الفساد داخل المنظومة الضريبية.
02	موافق بشدة	0.464	4.29	يساعد تفعيل الحوكمة الضريبية في سرعة تبادل المعلومات بين مختلف مصالح الإدارة الجبائية.
03	موافق	0.637	4.17	تطبيق الحوكمة الضريبية في الإدارة الضريبية يساهم في تقليص الأخطاء وسرعة إنجاز الأعمال ودقتها.
04	موافق	0.859	4.04	تعمل الحوكمة الضريبية على زيادة فعالية الرقابة الداخلية على العاملين من خلال المتابعة المستمرة.
05	موافق بشدة	0.737	4.25	تساعد الحوكمة الضريبية في تكريس الحيادية والمصادقية داخل كيان المنظومة الضريبية.
06	موافق	0.584	3.92	تجسيد مشروع الحوكمة الضريبية يساهم في الحد من التهرب والغش الضريبيين مما يرفع من كفاءة الإدارة الضريبية.
07	موافق	0.722	4.00	تسمح الحوكمة الضريبية بتدعيم التدريب والتكوين والإبداع داخل كيان المنظومة الضريبية
08	موافق	0.550	4.04	الاعتماد على الحوكمة الضريبية في توزيع العمل والملفات والمهام نتائج إيجابية في التحصيل باكتشافها للأخطاء والتجاوزات الضريبية المرتكبة في أسرع وقت ممكن.
09	موافق بشدة	0.415	4.21	يهدف مشروع تفعيل الحوكمة الضريبية إلى تحقيق الشفافية وتحسين جودة الإدارة الضريبية.
10	موافق	0.590	4.00	تساهم الحوكمة الضريبية في توطيد العلاقة بين الإدارة الضريبية والمكلفين وإحلال الثقة المفقودة.
موافق	<b>0.408</b>	<b>4.12</b>	<b>المجموع العام للمحور الثاني</b>	

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSS

**المحور الأول:** يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن درجة الموافقة على عبارات المحور الأول مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.84)، وبانحراف معياري (0.493)، ويتضح أن هناك تفاوت في درجة الموافقة، حيث يتضح لنا أن الإدارة الضريبية ممثلة في المديرية العامة للضرائب تسعى جاهدة لإرساء وتطبيق الحوكمة بكل إمكانياتها ومن خلال نشر الوعي لدى العاملين لديها، وتعزيز العلاقات مع الأطراف المكلفين بالحوكمة.

**المحور الثاني:** يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن درجة الموافقة على عبارات المحور الثاني مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (4.12)، وبانحراف معياري (0.408)، ويتضح أن هناك تفاوت في درجة الموافقة، حيث يظهر من خلال إجابات موظفي الإدارة الضريبية أن الإجراءات والجهود المبذولة في سبيل تفعيل الحوكمة تلقى أثار إيجابية وتساهم بشكل كبير في الحد من الفساد ومظاهره داخل المنظومة الضريبية.

اختبار فرضية الدراسة:

**الجدول (05): نتائج علاقات الارتباط بين الحوكمة الضريبية والحد من الفساد**

الحد من الفساد	الحوكمة الضريبية	
0.538	1	الحوكمة الضريبية
1	0.538	الحد من الفساد

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يشير الجدول أعلاه إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة حيث بلغت قيمة الارتباط (0.538) عند مستوى المعنوية 0.05 بين الحوكمة الضريبية والحد من الفساد.

**علاقة التأثير بين الحوكمة الضريبية والحد من الفساد:**

**الجدول (06): اختبار التأثير بين الحوكمة الضريبية والحد من الفساد**

إختبار ستودنت		B	إختبار فيشر		معامل التفسير R2	البيان
Sig	قيمة T المحسوبة		Sig	قيمة F المحسوبة		
0.001	4.071	2.262	0.003	11.310	0.340	X الحوكمة الضريبية
0.003	3.363	0.482				Y الحد من الفساد

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن قيمة معامل التفسير بلغت (0.340) وهذا يعني أن 34% من الاختلافات في الحد من الفساد تفسرها الحوكمة الضريبية، ويعود الباقي إلى متغيرات أخرى.

كما يتضح أيضا أن قيمة فيشر المحسوبة بلغت 11.310، مع مستوى معنوية (0.003)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على النموذج صالح للتنبؤ بنتائج الدراسة.

تم تقدير قيمة T للمعلمتين ب (4.071) و (3.363)، كما يتضح أن Sig بالنسبة للمعلمتين أقل من (0.05)، إذن نقبل فرضية البديل H1 (معنوية معلمات ال نموذج  $tt < tc$  أو  $sig < 0.05$ ) ونرفض فرضية العدم H0 (عدم معنوية النموذج  $tt > tc$  أو  $sig > 0.05$ ) ومنه المعلمتين معنويتين تختلفان عن 0، ومنه نستنتج أن الحوكمة الضريبية تؤثر على الحد من الفساد وفق المعادلة التالية:  
 $Y = 2.262 + 0.482X$  أي أن أي تغير في عملية الحد من الفساد يعود إلى الحوكمة الضريبية بنسبة 48.2 %، والباقي يعود لعوامل أخرى.

## 7. خاتمة:

لقد تم التطرق من خلال هذه الدراسة الى ابراز كيف لتفعيل الحوكمة الضريبية أن يجد من ظاهرة الفساد بأشكاله داخل كيان الإدارة الضريبية في الجزائر وقد خلصت الدراسة الى جملة من النتائج هي:

- ❖ الفساد في مجال الضرائب له عديد الأشكال والمظاهر على غرار كافة المجالات؛
- ❖ للفساد آثار وخيمة على تقليص الإيرادات العامة وتدعيم التهرب الضريبي؛
- ❖ تسعى الجزائر ببذل عديد الجهود في سبيل القضاء على ظاهرة الفساد وقد أبرمت عديد المعاهدات الدولية وانشاء عديد المؤسسات الوطنية المختصة في مكافحة الفساد في مؤسساتها الحكومية؛
- ❖ تستخدم الجزائر عديد الوسائل الودية والردعية للقضاء على الفساد الضريبي ومكافحته داخل المنظومة الضريبية؛
- ❖ عززت الوصاية ممثلة بوزارة المالية الحوكمة والاعلام كألية للحد من الفساد داخل المنظومة الضريبية؛
- ❖ كما لا يمكن إغفال بعض التوصيات التي تطرح نفسها كتحدٍ مستقبلي أمام السلطات المعنية:
- ❖ التسريع في عملية تقييم العمل الجبائي بالأليات الحديثة وتعميمه ليشمل كل إدارات المديرية العامة للضرائب في الجزائر؛
- ❖ ضرورة إتباع أليات رقابية فعالة على كافة العاملين بالإدارة الضريبية وهذا من خلال توفير كافة الإمكانيات المادية والمعنوية لهم وإعادة النظر في شبكة الأجرور والحوافر للموظفين؛
- ❖ إلزامية تفعيل وإصدار كافة القوانين التي تساهم في مكافحة الفساد داخل وخارج المنظومة الضريبية؛
- ❖ العمل على تعزيز العلاقة بين المكلف والإدارة الضريبية من خلال ما يسمى بالترويج الجبائي والنشرات الجبائية الخاصة؛

## 8. قائمة المراجع:

- ❖ Ministères Des Finances. (2008). la lettre de la DGI Modernisation De L'administration Fiscale: Transparence, Efficacité, Et Efficience n°30.

- ❖ **Ministères Des Finances. (2019). la lettre de la DGI: LES RELATIONS DE L'ADMINISTRATION FISCALE A L'USAGER: UNE NOUVELLE APPROCHE N°38.**

**المراجع باللغة العربية:**

- ❖ الهواري بن لحسن. (06-07 05, 2012). أثر أليات العولمة على الفساد الإداري والمالي للدول العربية. ملتقى وطني حول الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
- ❖ إيمان بوقصة. (2018). معضلة الفساد المالي بالجزائر. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات المالية والقانونية، 09(01)، 354.
- ❖ بلال كيموش، و عبد الرزاق سايل. (21 نوفمبر، 2019). التجربة الجزائرية في مجال عصنة وإصلاح الإدارة. الملتقى الوطني العلمي حول تفعيل النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات الاقتصاد الرهنة والمستقبلية، 11. المدية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة يحي فارس.
- ❖ بوزيد سايج. (2012). سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية. مجلة الباحث(10)، 50.
- ❖ بوعلام ولهي. (11-12 مارس، 2013). أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر. ملتقى دولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، 09. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة سطيف.
- ❖ سارة بوسعيد، و شراف عقون. (2018). واقع الفساد في الجزائر وأليات مكافحته. مجلة البحوث الإقتصادية والمالية، 04(02)، 307-308.
- ❖ سارة جريو، و نبيل يوفليح. (2018). دور الحكم الراشد في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. مجلة الإقتصاد والمالية، 04(02)، 123.
- ❖ شعبان فوج. (2019). الحوكمة الجبائية ودورها في الحد من الفساد الجبائي بالجزائر. مجلة دراسات جبائية، 08(01)، 123.
- ❖ صفية بوزار. (2015). معضلة الفساد والأليات المقترحة للحد منه. مجلة الإقتصاد الجديد، 13(02)، 210.
- ❖ عبلة سقني، و محمد لمين هيشور. (2018). ظاهرة الفساد في المجتمع الجزائري دراسة في الأسباب وأليات المكافحة. المجلة الجزائرية للسياسات العامة، 07(01)، 11.
- ❖ محمد الأمين البشري. (2007). الفساد والجريمة المنظمة. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
- ❖ محمد بن عزوز. (2016). الفساد الإداري والإقتصادي أثاره وأليات مكافحته. المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الإقتصادية، 07(01)، 210-211.

- ❖ محمد دوة. (2016-2017). أثر الفساد على فعالية النظام الجبائي التحديات والحلول. أطروحة دكتوراه علوم، 26. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة عمار ثليجي الأغواط.
- ❖ مختار طلحة، و أحمد رحمان. (2019). قياس أثر إصلاحات هياكل الإدارة الجبائية على الخدمة العمومية. مجلة البشائر الاقتصادية، 04(03)، 137.